الأمم المتحدة A

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/54/15 (Part I)
31 August 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الرابعة والخمسون

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية التاسعة عشرة*

(جنيف، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)

* هذه الوثيقة هي نسخة مسبقة من تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية التاسعة عشرة المعقودة في مكتب الأمم المتحدة بجنيف في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وستصدر بصورتها النهائية، إلى جانب تقارير الدورات التنفيذية العشرين والحادية والعشرين والثانية والعشرين والدورة السادسة والأربعين للمجلس في **الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ١٥** (A/54/15/Rev.1).

150999 130999 99-25099
9925099

المحتويات

الفصل		الصفحة
	مقدمة	٣
أولا -	مشروع جدول الأعمال المؤقت للأونكتاد العاشر (البند ٢ من جدول الأعمال).....	٥
ثانيا -	استعراض طريقة عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة (البند ٣ من جدول الأعمال).....	٦
ثالثا -	تقارير الهيئات الفرعية التابعة للمجلس (البند ٤ من جدول الأعمال)	٧
رابعا -	المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل (البند ٥ من جدول الأعمال)	١٠

المرفقات

الأول -	جدول أعمال الدورة التنفيذية التاسعة عشرة للمجلس.....	١٤
الثاني -	الحضور.....	١٥

مقدمة

١- عقدت الدورة التنفيذية التاسعة عشرة لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، بجنيف، يوم ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وتألفت الدورة التنفيذية من جلسة واحدة هي الجلسة العامة ٩٠١ للمجلس. ويرد في المرفق الأول أدناه جدول أعمال الدورة التنفيذية التاسعة عشرة.

البيانات الاستهلالية

٢- قال **الأمين العام للأونكتاد** إن أعمال اللجنة الثانية للجمعية العامة تكللت بالنجاح من وجهة نظر الأونكتاد، ويرجع الفضل في ذلك بدرجة كبيرة إلى النهج البنّاء الذي سلكته الوفود من مختلف المناطق. وأضاف قائلاً إن دورة اللجنة جاءت تعبيراً عن الأزمة الاقتصادية الراهنة فاتسمت بتحول ملحوظ نحو القضايا الاقتصادية "الأساسية" كالعولمة والتمويل، وأرجعت إلى مرتبة أدنى القضايا الأقل إلحاحاً. وأفضى ذلك الى صياغة قرارات جديدة في بعض المجالات الحساسة (مثل العولمة والأزمة المالية) وإلى تحسّن نوعي كبير في بعض القرارات الأخرى من حيث محتواها الفني ودور الأمم المتحدة في مجالات التمويل والتجارة والاستثمار والتنمية المستدامة المترابطة فيما بينها. وأكد أن كل المجموعات طلبت إلى الأونكتاد أن يقدَّم لها الدعم طوال عملية التفاوض.

٣- واستطرد قائلاً إن عدة قرارات ذات صلة مباشرة بالأونكتاد اعتُمدت بتوافق الآراء، واشتركت مجموعة عريضة ومتباينة في تقديم القرار المتعلق بالتجارة والتنمية، مما يبشر بحسن سير الأعمال التحضيرية للأونكتاد العاشر. وأوضح أن الجمعية أوكلت إلى الأونكتاد تحليل الاتجاهات الراهنة في التدفقات المالية العالمية وطرائق تحسين الإنذار المبكّر، وقدرات الدرء والاستجابة اللازمة للتصدي، في الوقت المناسب، لنشوء الأزمة المالية وانتشارها، والأخذ بمنظور شامل وطويل الأجل، والاستجابة في الوقت نفسه لتحديات التنمية وحماية أشد البلدان والفئات الاجتماعية ضعفا. وفيما يخص السلع الأساسية، قال إنه تم إبراز عناصر جديدة مثل توفير الدعم الدولي للتحول الصناعي في السلع الأساسية، وفيما يتعلق بالأعمال التجارية والتنمية، طُلب إلى الأونكتاد مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ الاتفاقيات والإعلانات والصكوك ذات الصلة لمحاربة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية. وفيما يخص التمويل والمسائل المتصلة به، تم التوصل إلى اتفاق بشأن مجالين أساسيين هما الظروف التي يمكن في ظلها تطبيق قيود على التدفقات القصيرة الأجل، والحاجة الى إطار تنظيمي لتجارة العملات. وفيما يتعلق بالدين الخارجي، أشار إلى أن الصيغ المتفق عليها بشأن المشاكل التي تصادفها البلدان المنكوبة بالأزمة المالية في تسديد ديونها وبشأن بطء التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي طرحها البنك الدولي/صندوق النقد الدولي تشكّل تقدما هاماً في توافق الآراء الدولي حول هذا الموضوع. وفيما يخص العولمة والترابط، قال إن قراراً جديداً أبرز دور الأونكتاد في إعداد تقرير الأمين العام للدورة المقبلة للجمعية العامة. وأخيراً، أشار إلى أن اللجنة اعتمدت قراراً بشأن المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً وأن هذا القرار حظي بتأييد واسع النطاق.

٤- وقال إنه، بالإضافة إلى أحد الاصلاحات التنظيمية التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة في مجال الاقتصاد والتنمية، أُحرز تقدم ملحوظ في إعداد تقرير جديد عن الاقتصاد العالمي يشترك في إصداره الأونكتاد وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وقد أعطي هذا التقرير عنواناً مؤقتا هو "آفاق الاقتصاد العالمي"، وهو عبارة عن نشرة موجزة ومركزة تتمتع بحجية منظومة الأمم المتحدة كاملة. ومن المتوقع صدور التقرير في كانون الثاني/يناير أو شباط/فبراير ١٩٩٩.

٥- وفيما يتعلق بمؤتمر "شركاء من أجل التنمية"، المعقود في ليون، فرنسا، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، قال إن المؤتمر حضره ممثلون عن نحو ١٧٠ دولة وأن هذا الحضور الضخم كان بمثابة اعتراف بنجاح الفكرة القائلة إن لا تعارض بين السعي وراء الربح والتنمية. وأثبت المؤتمر أيضاً أنه يمكن عقد شراكات تخدم أهدافاً إنمائية محددة بين الحكومات والشركات، صغيرة وكبيرة، والمنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية وغيرها من الجهات الفاعلة مثل المصارف الإنمائية الإقليمية، فيما يمكن وصفه بترتيبات "هندسية متغيرة" متناسبة مع ظروف واحتياجات محددة. وسيلزم مزيد من الوقت لاستخلاص استنتاجات أكيدة حول الآثار العملية لهذه التجربة، وسيقدم تقييم تحليلي أعمق في المستقبل القريب، وربما كان ذلك في الدورة التنفيذية المقبلة للمجلس. وأكد أن النهج المتبع إزاء اجتماع "شركاء من أجل التنمية" كان نهجاً عملياً إذ شمل اختيار المواضيع أو المشاريع التي أُنجز بشأنها قدر كبير من العمل داخل الأمانة على الصعيدين النظري والعملي و لم يكن القصد من المواضيع المختارة أن تكون مرآة لكامل الأعمال التي يضطلع بها الأونكتاد. ولئن كانت النتائج المحققة في معظم المجالات البرنامجية لمؤتمر ليون ايجابية للغاية فهي قطعاً، لم تستنفد الإمكانات التي يوفرها هذا النهج العملي للوفاء بالاحتياجات الإنمائية. وكانت هذه النتائج دليلاً جديداً على أهمية الربط بين البحوث التحليلية والمشاريع التنفيذية، حيث يستطيع الأونكتاد أداء دور الوسيط أو المحفل المحايد للتوفيق بين المصالح المتنازعة أحياناً بين القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والحكومات. ولذلك فمن المفيد للغاية تقديم اقتراحات حول سبل العمل الفضلى وتقديم ملاحظات حول المجموعة الأولى من الشراكات المعقودة رسميا في ليون والتي بلغ عددها ١٨ شراكة.

٦- وشكر للحكومة الفرنسية ومدينة ليون ما قدمتاه من دعم ثابت في هذا المسعى. ورحّب باقتراح الحكومة الفرنسية إنشاء مركز في جنيف يربط الأونكتاد بشركائه الطبيعيين في مركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية بغية تعزيز الروابط التي يمكن أن يكون لها أثر إنمائي بين الشركات والمنظمات غير الحكومية، كما رحّب بعرض فرنسا الاشتراك في تمويل وحدة إدارية صغيرة في هذا الصدد.

٧- وأكد أن اجتماع ليون ساعد على تمهيد السبيل أمام الأونكتاد، إلا أنه يمكن الحصول على مساهمات المجتمع المدني بسبل مختلفة يتمثل أحدها في "قوائم الأماني". فبهذه الأداة المستعارة من الفترة السابقة للثورة الفرنسية، يمكن دعوة مجموعات من مختلف أرجاء العالم تعنى وتلم بالقضايا المتصلة بالتنمية إلى عرض أمانيها وآرائها بصورة منتجة، بما يساهم في عملية التقييم الرئيسية للتنمية التي تجري بموازاة المؤتمر نفسه. وقال إن أي نداء يوجه إلى المجتمع المدني على نطاق العالم ينبغي أن يكون معروضاً ومنظماً بصورة جيدة كي يستدر أفضل الأفكار وأوثق التجارب صلة

بالموضوع. وتعد الأمانة في الوقت الحاضر برنامجاً منظماً لأنشطة المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية والمعاهد الأكاديمية والنقابات وغير ذلك من فئات المجتمع المدني خلال عام ١٩٩٩، بحيث يكون هذا البرنامج وسيلة لنقل هذه الأفكار الى المؤتمر.

٨- وأشارت ممثلة **الولايات المتحدة الأمريكية** إلى مؤتمر "شركاء من أجل التنمية" واستفسرت عن حصول جميع الشراكات المعقودة خلال المؤتمر على ترخيص قانوني في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

٩- وقال **الأمين العام للأونكتاد** إن الشراكات حصلت على ترخيص قانوني في جنيف وفقاً للإجراءات النظامية ولقواعد الأمم المتحدة ولوائحها.

١٠- ورحب ممثل **بنغلاديش** بموافقة اللجنة الثانية للجمعية العامة على مشروع قرار يتصل بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً. وقال إنه ينبغي الآن الشروع في التحضير للمؤتمر. ورحّب أيضاً بنجاح مؤتمر "شركاء من أجل التنمية"، ولاحظ أن منظمة التجارة العالمية تلقت تقريرا كاملاً من الأمين التنفيذي للمؤتمر، مما يشكل مثالاً جيدا على التعاون بين المنظمات. وقال إن حكومته ترى أن للمجتمع المدني دوراً إيجابيا يؤديه في التنمية، وفي بنغلاديش تتعاون الحكومة والمنظمات غير الحكومية في ميدان الإقراض البالغ الصغر، بحيث أصبح الإفلات من مصيدة الفقر أملاً قابلاً للتحقيق الآن. وأكّد أن بنغلاديش يسرها أن تطور آليات لإدماج مساعي المنظمات غير الحكومية في الأنشطة التعاونية التي يضطلع بها المجتمع المدني والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية.

١١- وقال ممثل **البرازيل** إنه لمن المفيد أن يعد الأمين التنفيذي لمؤتمر "شركاء من أجل التنمية" تقريراً كاملاً يوزع على أعضاء الأونكتاد.

أولا - مشروع جدول الأعمال المؤقت للأونكتاد العاشر

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٢- أشار **الرئيس** إلى أن المجلس طلب، في دورته الخامسة والأربعين، إلى الأمين العام للأونكتاد أن يعد ويقدم إلى الوفود، عن طريق المكتب، مشروع جدول أعمال مؤقت للأونكتاد العاشر لأغراض التشاور حول إقرار جدول الأعمال المؤقت في الدورة التنفيذية التاسعة عشرة للمجلس. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، قدم الأمين العام للأونكتاد اقتراحه بشأن البند الموضوعي المتمثل في مشروع جدول الأعمال المؤقت للأونكتاد العاشر بوصفه إطارا عريضاً للنقاش وحدث تبادل أول للآراء في تلك المناسبة. ومنذ ذلك الحين، عقدت مشاورات داخل المجموعات وفيما بينها، وترأس هذه المناقشات داخل مجموعة الـ ٧٧ وبالنيابة عنها مع الوفود والمجموعات الأخرى السفير بن جلون (المغرب)، بصفته رئيساً للجنة التحضيرية للأونكتاد العاشر التابعة لمجموعة الـ ٧٧.

١٣- وتحدث ممثل **المغرب، بصفته رئيسا للجنة التحضيرية للأونكتاد العاشر التابعة لمجموعة الـ ٧٧** فناشد جميع الوفود ألاّ تنفق وقتاً طويلاً في التفاوض على جدول أعمال الأونكتاد العاشر لأن ذلك سيقلص الوقت المتاح للمناقشات الموضوعية الأهم التي ستلي ذلك. وأعرب عن أمله في التوصل إلى توافق في الآراء حول جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر بحلول نهاية شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

١٤- قرر المجلس أنه، نظراً لحاجته إلى مزيد من الوقت للتوصل إلى اتفاق في المشاورات غير الرسمية الجارية، سيتم تناول مشروع جدول الأعمال المؤقت للأونكتاد العاشر في الدورة التنفيذية القادمة للمجلس أو في المشاورات الشهرية لرئيس المجلس.

ثانياً - استعراض طريقة عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١٥- قال **الرئيس** إن مكتب المجلس وافق، بالاستناد إلى نتائج استعراض منتصف المدة (TD/B(EX-18)/4)، على استعراض طريقة عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولي للمحاسبة والإبلاغ وفريق الخبراء الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة. وأُدرج البند على جدول أعمال مشاورات رئيس المجلس في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، وتقرر في تلك المشاورات أن يجري نائب رئيس المجلس (أوغندا) مشاورات غير رسمية في هذا الشأن بالنيابة عن الرئيس وأن يقدم تقريراً عن النتائج التي توصل إليها إلى الدورة التنفيذية التاسعة عشرة للمجلس.

١٦- وقال ممثل **أوغندا**، متحدثاً بصفته **نائباً لرئيس المجلس**، إنه عُقدت مشاورات في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، ولكن رئي أنه ليس من الممكن إنجاز المهمة المطلوبة قبل انعقاد الدورة التنفيذية التاسعة عشرة للمجلس، لسببين أولهما أن الوفود تحتاج إلى مزيد من الوقت للتشاور وثانيهما عدم توافر التسهيلات اللازمة للترجمة الفورية. وفي هذا الصدد، أصر بعض الوفود على أنه ليس من الممكن إجراء مشاورات ما لم تتوافر ترجمة فورية إلى جميع اللغات الرسمية. وفي المشاورات، اقترح بالإضافة إلى المدخلات المقدمة من الأمانة، أن يجري فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ تقييماً ذاتياً على غرار ما فعل فريق الخبراء الحكومي المعني بقوانين وسياسات المنافسة في تموز/يوليه ١٩٩٨. ولذلك اقتُرح تمديد المهلة الخاصة بالمشاورات حول هذه المسألة حتى آذار/مارس ١٩٩٩ وأن تبلغ نتائج المشاورات إلى الدورة التنفيذية التالية للمجلس. وقال إن المجلس يستطيع أيضاً أن يطلب إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ إجراء استعراض موجز لطريقة عمل الفريق بغية تزويد المشاورات بمدخلات موضوعية أو بآراء الخبراء.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

١٧- أحاط المجلس علماً بتقرير نائب رئيس المجلس (أوغندا)، الذي تحدث بصفته رئيساً للمشاورات غير الرسمية بشأن طريقة عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ؛ وقرر تمديد ولاية نائب الرئيس لإتاحة المجال لاستئناف المشاورات في آذار/مارس ١٩٩٩؛ وطلب إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ أن يجري استعراضاً موجزاً لطريقة عمل الفريق بغية تزويد المشاورات بمدخلات موضوعية أو بآراء الخبراء.

ثالثاً تقارير الهيئات الفرعية التابعة للمجلس

(البند ٤ من جدول الأعمال)

(أ) تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الثانية والثلاثين

١٨- قال ممثل **المغرب**، متحدثاً بصفته **رئيساً للفرقة العاملة في دورتها الثانية والثلاثين**، إن الفرقة العاملة عقدت دورتها الثانية والثلاثين المستأنفة يومي ١٠ و١١ تشرين الثاني/نوفمبر ولكنها لم تتمكن من إنجاز أعمالها. وفيما يتعلق بتقييم برنامج النقاط التجارية، عُقدت مناقشة شاركت فيها الدول الأعضاء وفريق التقييم المستقل والأمانة. إلا أنه لا يزال يتعين مناقشة ثمان من التوصيات الخمس عشرة التي قدمها فريق التقييم. وفيما يتعلق باسترداد جزء من تكاليف برامج مختارة في مجال التعاون التقني، أوضح أن خمس مشاورات غير رسمية عُقدت عملاً بمقرر المجلس في دورته الخامسة والأربعين، وقدمت الأمانة والدول الأعضاء عدداً من المقترحات بشأن طرائق الاسترداد الجزئي للتكاليف. وقد أحرز تقدم كبير، ورأت الفرقة العاملة أنها على وشك التوصل إلى حل وسط يمكن أن يوفر أساساً لاتخاذ مقرر بشأن الاسترداد الجزئي للتكاليف، ولكن لم يتح لها وقت كاف لإتمام مناقشاتها. وفيما يخص خطة التعاون التقني المتجددة لفترة ثلاث سنوات، قال إن الوقت لم يكن كافياً هذه المرة أيضاً لإتمام العمل بصورة مرضية. ولذلك اقترح أن يمنح المجلس الفرقة العاملة يومين من المشاورات لإنجاز عملها بشأن القضايا المعروضة عليها.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

١٩- أحاط المجلس علماً بتقرير رئيس الفرقة العاملة ووافق على توصيته الداعية إلى عقد مشاورات لمعالجة المسائل المتبقية المتصلة باسترداد جزء من تكاليف برامج مختارة للأونكتاد في مجال التعاون التقني، وخطة التعاون التقني المتجددة لفترة السنوات الثلاث ١٩٩٩-٢٠٠١، وإجراء تقييم متعمق لبرنامج النقاط التجارية. وستعقد المشاورات يومي ١٤ و١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وسيتم نتيجة لذلك تغيير موعد انعقاد الدورة الثالثة والثلاثين للفرقة العاملة إلى الفترة ٢٥-٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وستعقد الدورة التنفيذية العشرون للمجلس في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩.

(ب) تقارير اللجان عن دوراتها الثالثة

٢٠- قال **الرئيس** إنه وفقاً للفقرة ٩ من مقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٤٦ (EX-16)، ينبغي أن يقوم المجلس بدراسة وتقييم أعمال اللجان وتحديد اتجاه العمل الجديد؛ ولا ينبغي أن يكتفي بالإحاطة علماً بتقارير اللجان. إلا أن استعراض منتصف المدة انتهى في تشرين الأول/اكتوبر، ولذلك اقترح أن يقصر المجلس مناقشاته على أعمال اللجان في الدورة الحالية.

'١' تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية عن دورتها الثالثة

٢١- قال ممثل **تونس**، متحدثاً **بصفته نائباً لرئيس لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية** ومقدماً تقرير اللجنة (TD/B/45/10)، إن مشاورات اللجنة أفضت إلى نتائج جوهرية وبعيدة الأثر فيما يخص الاستنتاجات المتفق عليها وجدول الأعمال المقبل والمواضيع التي ستتناولها اجتماعات الخبراء. وأضاف قائلاً إن النتائج الممتازة التي انتهت إليها اللجنة تمثل في واقع الأمر تحدياً للمجتمع الدولي والدول الأعضاء في الأونكتاد وأمانة الأونكتاد كي تحرز تقدماً ملموساً في توسيع تجارة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً بوجه خاص. وينبغي أن يتسم هذا التقدم بزيادة حجم التجارة في إطار الأفضليات التجارية والتجارة في قطاعات محددة للخدمات تتمتع فيها البلدان النامية بميزة نسبية. وأكد أن مداولات اللجنة يسرتها إلى حد بعيد اجتماعات الخبراء التي عقدت. واتسمت مناقشة القضايا في هذه الاجتماعات بمستوى فني رفيع وأتاحت مشورة مفيدة بشأن بحوث السياسات وتبادل الخبرات.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٢٢- أحاط المجلس علماً بتقرير اللجنة عن دورتها الثالثة وأقر استنتاجات اللجنة المتفق عليها.

'٢' تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك عن دورتها الثالثة

٢٣- قال ممثل **اليابان**، متحدثاً **بصفته نائباً لرئيس لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك** ومقدماً تقرير اللجنة (TD/B/45/9)، إن الدورة الثالثة للجنة تكللت بالنجاح سواء في مناقشتها الموضوعية أو في نتائجها. وأضاف قائلاً إن اللجنة تبادلت الآراء بصورة مثمرة حول المستجدات الأخيرة في اتجاهات وسياسات الاستثمار الخارجي وحول البعد الإنمائي للإطار المتعدد الأطراف الممكن بشأن الاستثمار، واعتمدت استنتاجات متفقاً عليها.

٢٤- واستعلمت ممثلة **الولايات المتحدة الأمريكية** عن مركز الورقات التقنية المتعلقة بقضايا الاستثمار الدولية المقرر أن تصدرها الأمانة.

٢٥- وقال ممثل **أمانة الأونكتاد** إن من المقرر إصدار ست ورقات بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، بينما يزمَع إصدار بقية الورقات خلال عام ١٩٩٩. ويتطرق عدد من الورقات إلى مواضيع شديدة الحساسية لم تتناولها المنشورات الحالية. ولذلك يُبذل كل جهد ممكن لإصدار مواد ذات نوعية راقية.

٢٦- وقال ممثل **الهند** إنه يشاطر الولايات المتحدة قلقها ويأسف لتأخر صدور الورقات المعنية. وأوضح أن المواضيع المعالجة معقدة فعلاً وأن الدول الأعضاء، لهذا السبب تحديداً، توليها اهتماماً خاصاً. ولذلك ينبغي التعجيل في إعداد الورقات، ولا ينبغي أن تعير الأمانة اهتماماً أكثر من اللازم لحساسية المواضيع المعالجة.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٢٧- أحاط المجلس علماً بتقرير اللجنة عن دورتها الثالثة وأقر استنتاجات اللجنة المتفق عليها.

'٣' تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن دورتها الثالثة

٢٨- قال ممثل **إكوادور**، متحدثاً بصفته **نائباً لرئيس لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية** ومقدماً تقرير اللجنة (TD/B/COM.3/L.8-11)، إن الدورة الثالثة للجنة تكللت بالنجاح سواء في مناقشتها الموضوعية أو في نتائجها. وفيما يتعلق بتطوير المشاريع والتعاون والتكتيل بين الشركات، أبرزت المناقشات التمويل بصفته عنصراً حاسماً، وكذلك إدراك معايير الإنتاج الدولية. وفيما يخص التجارة الالكترونية، أبرزت المناقشات أهمية التجارة الالكترونية بالنسبة إلى التنمية والدور الذي يمكن أن يؤديه الأونكتاد في هذا الصدد.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٢٩- أحاط المجلس علماً بتقرير اللجنة عن دورتها الثالثة وأقر استنتاجات اللجنة المتفق عليها.

(ج) الترتيبات الإدارية لمركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية

٣٠- أشار ممثل **المغرب**، متحدثاً بصفته **رئيساً للدورة الحادية والثلاثين للفريق الاستشاري المشترك لمركز التجارة الدولية**، إلى أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية نظرت في تنقيح الترتيبات الإدارية لمركز التجارة الدولية، واعترفت بالحالة الخاصة التي يمثلها المركز وبالحاجة إلى تبسيط إجراءات الميزانية بحيث تلبي شواغل منظمة التجارة العالمية وتحافظ على دور الأمم المتحدة في الإدارة المالية للمركز. ونظرت اللجنة الخامسة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨ في مقترحات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/53/7/Add.3) وطلبت إلى مجلس التجارة والتنمية والفريق الاستشاري المشترك لمركز التجارة الدولية أن ينظرا في المقترحات الخاصة بالترتيبات الإدارية الجديدة للمركز، كما طلبت إليهما تقديم تعليقاتهما، على سبيل الأولوية، كي تنظر فيها.

٣١- ونظم ممثل المغرب، بصفته رئيساً للدورة الحادية والثلاثين للفريق الاستشاري المشترك، سلسلة اجتماعات قُدمت فيها مقترحات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى أعضاء منظمة التجارة العالمية وأعضاء الأونكتاد قبل انعقاد اجتماع الفريق الاستشاري المشترك في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد أُقرت المقترحات ووُجهت إلى كل من رئيس المجلس ورئيس اللجنة الخامسة رسالة تشعرهما بالإقرار. وعملاً بالفقرة ١٠٧ (هـ) من "شراكة من أجل النمو والتنمية"، أقر مكتب المجلس في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ المقترحات، ووُجهت إلى رئيس اللجنة الخامسة رسالة تشعره بهذا الإقرار. ونظرت اللجنة الخامسة في المسألة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. ودعا ممثل المغرب، في بيان تمهيدي أدلى به أمام اللجنة، إلى تعزيز التماسك بين المؤسسات الموجودة في جنيف المعنية بالتجارة والتنمية وتحسين التنسيق بين أعضاء الوفود في نيويورك وجنيف. وشدد أيضاً على أن مركز التجارة الدولية هو منظمة للتعاون التقني وأن التنقيح المقترح ليس سوى مسألة تقنية وإن كان سيؤدي إلى زيادة مساءلة المؤسسة. واقترح رئيس اللجنة الخامسة أن تحيط اللجنة علماً بمذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة A/C.5/53/38 وأن تقر الترتيبات الإدارية الخاصة بمركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، كما وردت في الفقرة ١١ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وقد وافقت الجمعية العامة الآن على هذه الترتيبات.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٣٢- أحاط المجلس علماً بالتقرير الشفوي لرئيس الفريق الاستشاري المشترك لمركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية في دورته الحادية والثلاثين (المغرب)، كما أحاط علماً بالإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن الترتيبات الإدارية لمركز التجارة الدولية.

رابعاً المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

(البند ٥ من جدول الأعمال)

ألف - افتتاح الدورة

افتتح السيد شاك مون سي (سنغافورة)، رئيس مجلس التجارة والتنمية، الدورة التنفيذية التاسعة عشرة للمجلس في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

باء - مكتب الدورة التنفيذية التاسعة عشرة

٣٤- نظراً لعدم حدوث تغيير في الأعضاء المنتخبين للمكتب منذ الدورة الخامسة والأربعين، كان تشكيل مكتب المجلس في دورته التنفيذية التاسعة عشرة كما يلي:

الرئيس:	السيد شاك مون سي	(سنغافورة)
نواب الرئيس:	السيد نوبوتوشي آكاو	(اليابان)
	السيد كارلوس آمات فوريس	(كوبا)
	السيد بتكو دراغانوف	(بلغاريا)
	السيد سافتري كونادي	(الهند)
	السيد رودريك م. ج. لاين	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)
	السيد سيارغي ميخنيفيتش	(بيلاروس)
	السيد ألفونس أوسيكو	(أوغندا)
	السيد كارلوس بيرز ديل كاستيو	(أوروغواي)
	السيد رايموندو بيرز-هيرناندیس	(إسبانيا)
	السيد منير زهران	(مصر)
المقرر:	السيد فيليب ميرلان	(فرنسا)

جيم إقرار جدول الأعمال

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٥- أقر المجلس جدول الأعمال المؤقت لدورته التنفيذية التاسعة عشرة (TD/B/EX(19)/1)، بالصيغة التي عدلها الرئيس شفوياً. (للاطلاع على جدول الأعمال بصيغته المعتمدة، انظر المرفق الأول).

دال - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

(البند ٥ من جدول الأعمال)

(أ) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس

٣٦- وافق المجلس على طلب مركز الجنوب تسميته بموجب المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمشاركة في مداولات المؤتمر والمجلس وأجهزته الفرعية. (للاطلاع على معلومات عن مركز الجنوب، انظر الوثيقة TD/B/EX(18)/R.3).

(ب) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

٣٧- وافق المجلس على الطلبات المقدمة من ثلاث منظمات غير حكومية لإدراجها في القائمة المنصوص عليها في المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس، وقرر، وفقاً لتوصية الأمين العام للأونكتاد وتوصية المكتب، تصنيفها على النحو التالي:

الفئة العامة

معهد السياسة الزراعية والتجارية (TD/B/EX(19)/R.4)؛

الفئة الخاصة

رابطة المدن والمناطق المتقدمة التي تربط بينها شبكات (TD/B/EX(19)/R.1)، للمشاركة في أعمال لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية؛

المجلس الدولي للممرضين والممرضات (TD/B/EX(19)/R.2)، للمشاركة في أعمال لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية.

٣٨- كما أبلغ المجلس بأن الأمين العام للأونكتاد قد قام، وفقاً لأحكام الفرعين الثالث والرابع من مقرر المجلس ٤٣(د-٧)، وبعد التشاور مع الحكومة المعنية (الهند)، بإدراج رابطة صناعات عموم الهند في سجل المنظمات الوطنية غير الحكومية. (للاطلاع على معلومات عن هذه المنظمة، انظر الوثيقة TD/B/EX(19)/L.1).

٣٩- ووافق المجلس كذلك على طلب المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة، وهو منظمة غير حكومية كانت قد مُنحت مركزاً في الفئة الخاصة في الدورة التنفيذية السادسة عشرة للمجلس، إعادة تصنيفه في الفئة العامة، وفقاً لحكم الفقرة ١٢(أ) من مقرر المجلس ٤٣(د-٧).

هاء - مسائل أخرى
(البند ٦ من جدول الأعمال)

الموافقة على عضوية الفرقة العامة لعام ١٩٩٩

٤٠- وافق المجلس على عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لعام ١٩٩٩، وذلك على النحو التالي: الاتحاد الروسي؛ إثيوبيا؛ أوروغواي؛ إيران (جمهورية - الإسلامية)؛ البرازيل؛ بلغاريا؛ تركيا؛ سلوفاكيا؛ الصين؛ غواتيمالا؛ فرنسا؛ الفلبين؛ كينيا؛ ماليزيا؛ مصر؛ المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية؛ هولندا؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ اليابان.

تعيين موظفين في الأمانة

٤١- استعلمت ممثلة **الولايات المتحدة الأمريكية** عن التقدم المحرز في ملء الشاغرين الرفيعي المستوى المتبقيين في أمانة الأونكتاد. ولاحظت أيضاً أن ثلاثة وظائف برتبة مدير يشغلها مواطنون من بلدان متقدمة، وأعربت عن أملها في أن يشغل الشاغرين المذكورين مواطنان ينتميان إلى مجموعة البلدان النامية.

٤٢- وقال **نائب الأمين العام للأونكتاد** إنه من المؤسف أن المرشح الذي اختير لشغل منصب المدير المتبقي قد انسحب وأنه يجب إعادة عملية الاختيار. ومن المتوقع تقديم توصية جديدة إلى الأمين العام للأونكتاد في شباط/فبراير. وأضاف أن ثمة شواغر أخرى سيجري ملؤها وفقاً لقواعد الأمم المتحدة ولوائحها. وفيما يخص منصب رئيس الإدارة، قال إن خطة اقُترحت لإعادة تشكيل الإدارة ودعم البرامج على نحو يؤدي إلى تبسيط هذا المجال، والاقتراح هو الآن قيد النظر في مقر الأمم المتحدة.

واو- تقرير المجلس عن دورته التنفيذية التاسعة عشرة

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٤٣- أذن المجلس للمقرر باستكمال تقرير المجلس عن دورته التنفيذية التاسعة عشرة تحت إشراف الرئيس.

المرفقات

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة التنفيذية التاسعة عشرة للمجلس

١- إقرار جدول الأعمال

٢- مشروع جدول الأعمال المؤقت للأونكتاد العاشر

٣- استعراض طريقة عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

٤- تقارير الهيئات الفرعية التابعة للمجلس:

(أ) تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الثانية والثلاثين

(ب) تقارير اللجان عن دوراتها الثالثة:

'١' تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية عن دورتها الثالثة

'٢' تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك عن دورتها الثالثة

'٣' تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن دورتها الثالثة

(ج) الترتيبات الإدارية لمركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية

٥- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس

(ب) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

٦- مسائل أخرى

- الموافقة على عضوية الفرقة العاملة لعام ١٩٩٩

٧- تقرير المجلس عن دورته التنفيذية التاسعة عشرة.

المرفق الثاني

الحضور*

١- كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد والأعضاء في المجلس ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
إسبانيا
إكوادور
ألمانيا
إندونيسيا
أوروغواي
أوغندا
أوكرانيا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
آيرلندا
إيطاليا
باراغواي
باكستان
البرازيل
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوتان
بوروندي
بولندا
بوليفيا
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تونس
الجزائر
الجمهورية التشيكية
جمهورية كوريا
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافيا السابقة
الدانمرك
زامبيا
زمبابوي
سري لانكا
سلوفاكيا
سنغافورة
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
عمان
غابون
غانا
غواتيمالا
فرنسا

* للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر الوثيقة TD/B/19(EX)/INF.1.

الفلبين	المكسيك
فترويلا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
فنلندا	ميانمار
فييت نام	النرويج
كرواتيا	النمسا
كندا	نيبال
كوبا	نيجيريا
كوستاريكا	هايتي
كينيا	الهند
مالطة	هندوراس
ماليزيا	هولندا
مدغشقر	الولايات المتحدة الأمريكية
مصر	اليابان
المغرب	اليمن

٢- وكانت الدولة التالية العضو في الأونكتاد غير العضو في المجلس ممثلة في الدورة بصفة مراقب.
رواندا

٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
الاتحاد الأوروبي
جامعة الدول العربية
منظمة العمل العربية
منظمة المؤتمر الإسلامي
وكالة التعاون الثقافي والتقني

٤- وكانت الوكالات المتخصصة التالية وكذلك المنظمة التالية ذات الصلة بها ممثلة في الدورة:

صندوق النقد الدولي
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة التجارة العالمية
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
منظمة العمل الدولية

٥- وكان مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ممثلاً في الدورة.

٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة
اتحاد العمل العالمي
غرفة التجارة الدولية
المجلس الدولي للقانون البيئي.

- - - - -